سلسلة الاقتصاد البديل

إشكالية الاقتصاد البديل في المنطقة العربية

معن دماج

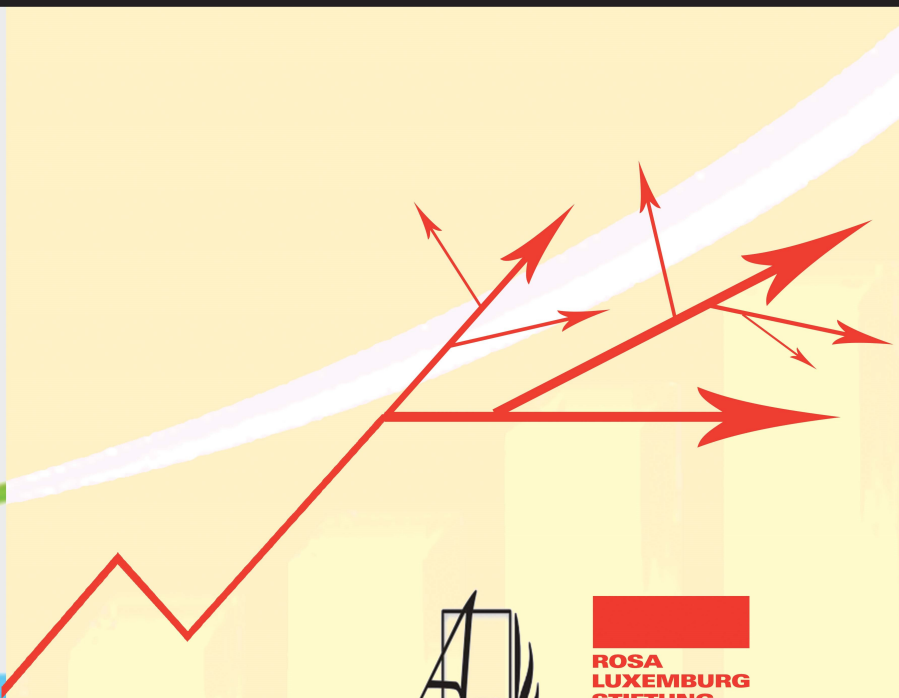

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

إشكالية الاقتصاد البديل في المنطقة العربية

معن دماج

تصدر هذه الأوراق بالتعاون بين

باحث رئيس للمشروع: محمد العجاتي
ترجمة: سونيا فريد
مراجعة لغة: أيمن عبد المعطي
منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

لمتابعة أوراق هذه السلسلة ومادة أخرى مرتبطة بالعدالة الاجتماعية يمكنكم الاشتراك على موقع «عدالة اجتماعية بالعربي»
www.socialjusticeportal.org

رقم الإيداع: ٢٠١٨/٥٤٥١

«سلسلة الاقتصاد البديل»

إشكالية الاقتصاد البديل في المنطقة العربية

معن دماج

عن الكاتب: مدرس بقسم الفلسفة جامعة صنعاء، سكرتير القطاع الطلّابي للحزب الاشتراكيّ اليمنيّ بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٧.

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية بدعم من قبل مؤسسة روزا لوكسمبورج من خلال الدعم المقدم لمؤسسة روزا من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية ومحتوى هذه المطبوعة مسئولية كاتبها ولا يعبر بالضرورة عن موقف منتدى البدائل العربي للدراسات أو مؤسسة روزا لوكسمبورج.

كانت أزمة النمط الاقتصادي والخيارات الاقتصادية في صلب الأسباب التي قادت المجتمعات العربية إلى الثورة العام ٢٠١١ بداية من تونس وحتى مصر واليمن وليبيا وسوريا وأشكال الاحتجاج الاجتماعي في أقطار أخرى كالبحرين والمغرب، ورغم ذلك فإن القراءة التي أعطت للسياسة وللطبيعة الاستبدادية وغير الديمقراطية للأنظمة العربية ظلت هي السائدة في تفسير الثورات العربية.

ويمكن القول إنه منذ سقوط النظم الاشتراكية فيما عرف بالمعسكر الشرقي فإنه قد تراجع كل طرح جدي لنظام اقتصادي بديل للنظام الرأسمالي القائم، وحتى الأزمات التي شهدها هذا النظام مثل أزمته الكبيرة عام ٢٠٠٨ لم تنتج اقتراحات بديلة تتميز بالجدية والقوة السياسية وبقت أغلب الحلول المطروحة تتعلق بإصلاحات جزئية داخل النظام حتى مع اضطرار البلدان الرأسمالية الكبرى التي ضربتها الأزمة إلى اتباع سياسيات تتنافى مع كل أطرها الليبرالية ومبادئها التقليدية. (لم تكن المنطقة العربية استثناء فيما يتعلق بخطاب النيوليبرالية العالمي الكلاسيكي، الذي يقوم على الدفع بفكرة أنه لا يوجد بديل آخر. فلقد تم تقديم هذا الخطاب المتكامل مرة تلو المرة، حتى بعد أن تلقت هذه السياسات ضربة مباشرة بانتفاضات وثورات عام ٢٠١١.)[1]

غني عن القول أن الأحوال الاقتصادية في العالم العربي قد ازدادت سوءا منذ الثورات التي عرفتها، وحتى في الحالة التونسية والتي تقدم كنموذج النجاح الوحيد في المنطقة، فإذا كانت تونس قد نجت من المصير الدموي الذي حل ببلدان الثورات العربية التي قادتها الثورات المضادة والتدخل الخارجي إلى الحرب والدمار في سوريا وليبيا واليمن والى استعادة نظام أكثر قمعية وتسلط في بلدان أخرى، وحققت بعض الإنجازات في المستوى السياسي على مستوى التعددية والانفتاح الإعلامي والسياسي، فإن أغلب مؤشراتها الاقتصادية أصبحت أسوأ وتفاقمت البطالة وازدادت الحياة المعيشية صعوبة.

لذا فإن الحديث عن كفاية التغييرات السياسية ومقرطة النظم بدون تغيير الخيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى لم يعد يجد ما يسنده في الواقع.

في البداية أريد أن أشير إلى أني في ورقتي هذه وفي مقاربتي لمفهوم الاقتصاد البديل، لن أنطلق من تصور أكاديمي بقدر ما أناقش وأسهم في الحوار حول البديل الاقتصادي كما يحضر في النقاش العام وفي نقاشاتنا وحواراتنا الحالية ليس فقط لكوني غير مختصٍ في الاقتصاد ولا لكون

(١) وائل جمال، اللبنات الأولى لاقتصاد بديل، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج–مكتب شمال أفريقيا، روافد للنشر والتوزيع، ص ٣.

ذلك سيكون تهورا غير محمود العواقب، بل لأن ذلك يساهم بطريقة أفضل في التفكّر بالمفهوم كما بالبديل المطلوب في حالة بلداننا العربية التي رغم الفروقات الكبيرة في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتشارك أنظمة استبدادية وتهيمن عليها خيارات اقتصادية رأسمالية تابعة بقيادة طبقات مافياوية كان وجودها في سدّة السلطة الأداة الأساسية في ثروتها وهيمنتها الاقتصادية وتتحدّد مكانتها في النظام الاقتصادي أساسا بطبيعة علاقتها بالسلطة.

قبل ثلاثين أو أربعين سنة كان الحديث عن بديل للاقتصاد الرأسمالي سيكون ببساطة حديثا عن الاشتراكية وغالبا عن نظام رأسمالية الدولة الموجود واقعيا في الاتحاد السوفيتي والصين وبلدان المعسكر الشرقي، ليس الأمر كذلك اليوم إن لجهة الحديث عن الاشتراكية أو لجهة الحديث عن وجود نموذج واقعي وموجود لما يظنّ أنه بديلا.

وبالعودة للحديث عن الثورات العربية التي نعيش أيام نكستها وصعود أشكال مختلفة للثورات المضادة، يمكن تسجيل ملاحظة تشابه بين الحديث عن الاقتصاد البديل وبين حديث سابق عن حل مشكلة التنظيم الثوري في خضم الثورات، والتفاؤل الساذج إذا جاز التعبير حول حله بسهولة من خلال التحركات الشعبية، نستطيع اليوم أن نلمس نفس التفاؤل الزائد والتبسيط عند مقاربة تجارب رائدة التي يمكن عدها ضمن أشكال المقاومة الاجتماعية والاقتصادية كما في تجربة قرية جمنة التونسية أو في حالات الإدارة الذاتية من قبل العمال للمصانع في مصر، نشاهد بطريقة ما عودة نفس الحالة من التفاؤل وتحميل الأمور أكثر مما تحتمل والمبالغة في تقدير الأشكال التنظيمية، في لحظة من اللحظات كان الحديث أن الشكل الثوري الذي أبدعته الجماهير العربية بالأساس شكل ميدان التحرير في القاهرة أو ساحة التغيير في صنعاء، أن هذا الشكل من الممكن أن يحل مشكلة التنظيم الثوري الغائبة في الوطن العربي، مشكلة العجز عن تنظيم الجماهير ذاتيا وبشكل مستقل عن أعدائها الطبقيين وعن أعدائها السياسيين والاجتماعيين، وأن هذا الشكل الجديد يمكن أن يكون النموذج، ولفترة من الفترات كنت أنا وغيري نتشارك هذا التصور لا أقول الوهم، والتطورات التي حدثت وصعود الثورة المضادة والتي تمثلت في عودة النظام القديم بأشكال مختلفة وصعود تيارات الهويات الرجعيّة الإسلامية، أثبتت أنّه لا يمكن حل المسألة بهذه الطريقة وبهذا التفاؤل وربما بهذه السذاجة، الأمر نفسه في تقدير هذا الأشكال الجنينية والتي تمثل بالفعل موضوع للاستلهام وربما تعطي حافز وتحمس الناس، لكن هناك مبالغة كبيرة في تقدير هذه الأشكال وهناك محاولة لتحميلها أكثر مما تحتمل، وبالتالي نعود إلى نفس الأمر الفرح الشديد والتفاؤل ومن ثم الإحباط والانتكاس والعودة إلى المربع الأول.

الآن بالعودة إلى التاريخ السياسي العربي الحديث لدينا محاولات مختلفة لبناء اقتصاد جديد وفي نقد هذه التجارب

تجارب حركة التحرر الوطني التي وضعت هذا المشروع بشكل ما، الذي عرف بمحاولة بناء اشتراكية عربية في بلدان مثل مصر في التجربة الناصرية أو تجربة جبهة التحرير الوطني في الجزائر وتجربتي حزب البعث في كل من سوريا والعراق، او حتى في تجربة نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[٢] والذي كان بين قوسين نظاما اشتراكيا ماركسيا ويحكمه حزب (ماركسي) ووضع على جدول أعماله وبشكل صريح تحقيق الاشتراكية وكان جزءا كاملا في المعسكر الشرقي الاشتراكي وقام بتأميم كل شيء تقريبا بما فيها القطاعات بما فيها دكاكين البيع الصغيرة وقوارب الصيادين ومع وجود حزب طليعي ومجالس شعب محلية ومليشيا شعبية إلى جوار الجيش.

ورأينا تطورات هذه التجربة و الإخفاق الشديد الذي أصابها رغم كل الوعود التي قدمتها سواء تجارب حركات التحرر الوطني أو تجربة اليمن الديمقراطي، وفي تصوري إن أحد المسائل الأساسية التي تطرحها مراجعة هذه التجارب هي تقدير الوضع الدولي ووضع وإمكانيات البلدان العربية وإمكانها لطرح تنمية مستقلة، لأن المسألة التي تطرح نفسها عند كل محاولة للتنمية في هذه البلدان هي مسألة التبعية، في الحديث السائد مثلا هنا في تونس –وفي غيرها من البلدان العربية– دائما هناك إلحاح أن المسألة تنتهي بتغيير الطبقة السياسية الحالية وأنه ما إن يتم استبدالها واستبدال هذه السياسات حتى يمكن تحقيق رفاه وتشغيل مئات الألاف من العاطلين، بينما في تقديري – وهذا ربما محل خلاف دائم مع الأصدقاء التونسيين– أنه حجم البلد –تونس وأغلب البلدان العربية ربما باستثناء جزئي لمصر- لا يسمح بحلول جدية لهذه المشكلة، في ظل التبعية والتي هي مسألة هيكلية في نشوء وتكوين بلداننا العربية بشكل عام وهي لها علاقة بحجم وتاريخ بلداننا وليس فقط في طبيعة الطبقات الحاكمة والمهيمنة –إضافة إلى الطبيعة التاريخية لتكون الرأسمالية تاريخيا في مركز مهيمن وأطراف تابعة وسعي المركز الدائم لتقويض كل تطور وتنمية في الأطراف- لا يمكن أن يتحقّق فكّ الارتباط بالمركز الرأسمالي وبالتالي من دون التفكير بشكل جدي ومن ثم التّنظّم وكسر هذا المستوى القطري ومحاولة الخروج من هذه الحدود التي جعلت أغلب البلدان العربية ربما باستثناء مصر بلدان تفتقر لشروط التنمية وتفتقر لشروط السيادة وتفتقر لشروط الاستقلال!

تتعلق إذن الكثير من مسائل التنمية وتوفير شروطها بحل مسألة التبعية وحقيقة أن أغلب بلداننا تفتقر بدرجات مختلفة للاستقلال وبالتالي للسيادة على قرارها الاقتصادي كما على قرارها السياسي ما يجعل الخيارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة والمفروضة غالبا عبر المؤسسات الدولية -البنك الدولي

(٢) هناك كتابات قليلة تناولت تجربة اليمن الديمقراطية بدراسات معمقة يمكن أن نشير إلى كتاب علي الصراف اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، دار نجيب الريس، لندن، الطبعة الأولى (١٩٩٢). وكتاب أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسات الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٦).

وصندوق النقد- تخدم دول المركز الرأسمالي وتكرس تبعية اقتصادية مستدامة وهيكلية تحرسها أنظمة وبرجوازيات ترتبط مصالحا بشكل كبير بالمراكز الرأسمالية وبدوام شكل الاقتصاد التابع وغير المستقل.

ترتبط مسألة التنمية والاقتصاد البديل بالتالي في بلداننا بما يسميه جلبير أشقر عن حق بمسألة التنمية والسيادة وهو محق أيضا في استنتاجيه (أن لا تنمية متناسقة بلا سيادة وطنية، إذ أن التنمية المتناسقة لا بدّ لها من تدعيم السيادة الوطنية من خلال تطوير متناسق للقدرات الاقتصادية للدولة النامية، الأمر الذي يستحيل بدون القضاء على تبعيتها، أي على ارتهانها غير المتكافئ بدول أخرى أكثر تطوّرا. والغاية هي أن يحلّ محلّ ذلك الارتهان التبعي ارتهانٌ متبادل ومتكافئ هو السمة الطبيعية للعلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية. والحال أن شرط مثل هذه التنمية هو القطيعة مع الإطار النيوليبرالي القائم على حرية التجارة وأولوية القطاع الخاص... التنمية المتناسقة تقتضي سيادة شعبية حقيقية بشكل الديمقراطية المباشرة والرقابة القاعدية على الدولة والإنتاج. ولا بدّ للأغلبية الشعبية من أن تُشرف مباشرة على التنمية بحيث تضمن تلبية هذه التنمية لحاجات عموم الشعب واحترامها لشروط الحفاظ على البيئة).[٣]

عندما نفكر فقط داخل هذا الصندوق –الحدود القطرية– وبالعودة إلى تجربة الحزب الاشتراكي اليمني وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رغم كل الوعود والإخفاقات، كان لدينا بلد بثلاثة مليون مع وجود مناطق واسعة شبه خالية من السكان وفي محيط معادي الجزيرة العربية والتي تحكمها أشدّ أنواع الأنظمة الرّجعية التي تنتمي للعصور الوسطى، ورغم اندماجه في المعسكر الاشتراكي سياسيا وعسكريا، ورغم الحديث عن إمكانية تنمية مستقلة وحتى رغم إمكانية مناقشة الأخطاء في السّياسات والخيارات، فإنّه في الواقع ترك البلد مفقّر ومتخلف اقتصاديا ولم يتم لا تصنيع البلد ولا تحديثه ولا بناء المؤسسات الحديثة التي هي بحاجة إلى تطوير اقتصادي قبل فكرة التوزيع والحديث عن كيف نوزّع ثروات هي موجودة أصلا، هذا الحجم وهذا الشكل للدولة العربيّة الحالية –مع التّسليم أنّنا مجبرين في نضالنا السّياسي الحالي أن نناضل داخل هذه الحدود الموجودة والتي رسمت بدون أن يستشيرنا أحد وأن كان لها جذور تاريخية أيضا ومع موافقتنا الأكيدة على أولويّة التغيير السّياسي– يجعل البقاء في التّفكير عن حلول في هذا الأفق ودون القدرة على تجاوزها والخروج من هذا التفكير الذاتي والحديث عن تغيير بعض السياسات من دون رؤية التوازن على مستوى العالم وطبيعة النظام الاقتصادية العالمي وتقسيم النّفوذ والمصالح الدّولية، وطبيعة التبعيّة التي ليست ذاتيّة فقط في وجود السّياسي ذاك أو الحزب الفلاني ذاك

(٣) جلبير أشقر، السيادة والتنمية، سلسلة الاقتصاد البديل، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ٢٠١٧م، ص ١١ وص ١٣.

أو الطّبقة السّياسيّة المعيّنة تلك بقدر ما لديها أيضا شروطا تاريخية وشروط تجد مكانها في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي تكوّن تاريخيا.

لا شك أننا في غالبنا لا نحمل تقيما إيجابيا لتجارب دول التحرر الوطني في اليمن والجزائر ومصر وسوريا والعراق ولا لتجارب اقتصاد رأسمالية الدولة التي استلهمت من تجارب بلدان الاتحاد السوفيتي وبلدان المعسكر الشرقي الاشتراكي السابق، كما أننا نعرف المصير الأسود التي انتهت إليه تجارب الأنظمة القومية –بعثية وسواها– وتحولها بعد فقدانها لكل صلة بمشروع التحديث الفوقي التي تبنته في بدايتها إلى أنظمة عشائرية وعائلية لا تختلف كثيرا عن الأنظمة التقليدية التي رفعت شعار الصراع معها أو قامت على حسابها إلا في درجات القمع والاستبداد –والذي هو أشد في هذه الأنظمة الزاعمة للتحديث والعصرنة منه في تلك الأنظمة التقليدية- كما نعرف مقدار الأساة والضرر الذي ألحقته بفكرة الوحدة وحتى بقضية العروبة، لكن هذا لا يمنعنا من الاعتراف بأن كثيرا من القضايا التي طرحتها تلك الأنظمة لجهة استحالة توفير شروط التنمية والسيادة والاستقلال من دون إحراز شكل من أشكال التوحد القومي العربي والخروج من أسار الحدود الحالية للدولة الوطنية، وأنه دون الأفق العروبي فأننا لن نتمكن حتى من المحافظة على حدود الدولة الوطنية القعيدة والمشوهة بل أننا على الأرجح سوف نسقط في الطائفية والعشائرية.

اليوم أوّل ما يمكن مشاهدته في بلداننا مع صعود الثورات المضادة، سواء بعودة الأنظمة القديمة أو صعود الحركات الإسلامية الهوويّة والجهاديّة، هو زيادة الطّابع النيوليبرالي للخيارات الاقتصاديّة والاجتماعية للنظم حتى بطريقة أكثر تطرفا وسرعة منها قبل حدوث الثورات العربية، سياسة الخصخصة وتقليص الخدمات الاجتماعية والتّعليم والصحّة العموميّة العامّة، وسياسية تحرير وتعويم العملة والسياسات الأكثر انحيازا للرأسمال المحلي والأجنبي. وهي سياسية مطبقة على نطاق عالمي من قبل المؤسسات الدولية ف (بالرغم من أن أزمة سنة ٢٠٠٨ الكبرى قد فاقت أزمة السبعينيات عمقا وخطورة بكل وضوح، فإنها لم تؤدّ (أو لم تؤدّ بعد) إلى التخلّي عن المذهب النيوليبرالي الذي تسبّب في نشوبها بصورة أكثر جلاء بكثير من جلاء مسؤولية المذهب الكينزي عن أزمة السبعينيات. بل على العكس، فقد انتهز دعاة النيوليبرالية فرصة الأزمة كي يشنّوا هجمة جديدة واسعة النطاق لاستكمال فرض مذهبهم بحجة أن سبب الأزمة كامنٌ في عدم تطبيق الوصفات النيوليبرالية بصورة تامة، وأن الخروج من تلك الأزمة نحو إعادة تسريع وتائر النموّ الاقتصادي إنما يتطلّب مزيدا من الحزم في تطبيق الوصفات ذاتها).[٤]

النموذج البديل

الآن إذا أتينا للحديث عن فكرة

(٤) المرجع السابق، ص ٨.

النموذج البديل والقول من قبل البعض بأن ذلك يقتضي ضربا من الطوباوية – ما يتضمن بشكل مضمر عدم إمكانية البديل الواقعي للأمر القائم والمقضي- وبأنّنا بمعنى ما طوباويون، وهو أمر دائما ما يطرح عند نقد النظام الرأسمالي القائم وهو سؤال ما هو البديل والقول أنّه لا يوجد لديكم بديلا كاملا أو نموذجا جاهزا، وهو نقد شائع وتقليدي عند الاعتراض على النظام القائم ومحاوله تجاوزه أو البحث عما هو أفضل، وأيضا في النّقد الذي يوجه لمن يطرح فكرة البديل والذي يمكن تلخيصه في أنّ حديث البديل ليس عن نموذج اشتراكي معين وعلى ميزات هذا النموذج بل حديث عن إخفاقات النموذج الرأسمالي أو عن إخفاق الأمر الواقع الرأسمالي، في تصوري أن هذه طبيعة الأمور وبالتالي لا مجال للحديث عن طوباوية، حتى ماركس لم يكتب عن الاشتراكية إلاّ أقل القليل وبعض لمحات، المهمّة القائمة كانت نقد النظام الرأسمالي القائم واستنتاج حتى بتطبيق مبادئه الأولى انه لا يؤدي للنتائج التي يزعم أنه يؤدي إليها وبالتالي هو محكوم عليه بالوصول إلى حدوده التاريخية وبأنه بالتالي يحمل بذور فنائه داخله، وبالتالي في تصوري المسألة ليست أخلاقية ولا طوباوية، المسألة هي حل مشاكل موجودة وواقعية وهي مشاكل تاريخية ومتصلة بنا نحن هنا والأن، وهي من ناحية ثانية مشكلة الرأسمالية الموجودة على مستوى العالم وبالتالي البديل لديه اسم تاريخيا وهذا الاسم هو الاشتراكية –مع كل ما يحمله هذا الاسم من دلالات نتيجة التجارب التي حملت اسمه في بلدان الاتحاد السوفيتي و بلدان المعسكر الشرقي والصين– وهناك من يعطيه اسما آخر على سبيل المثال طوني نغري ومايكل هاردت اللّذان يطلقان عليه اسم المشترك.

وبالأساس فإن مهمتنا هي معرفة ونقد وتجاوز رأسماليتنا المحليّة، هذه الرأسمالية الريعيّة والتي تقوم على نوع من العصابات المفياوية سواء التي أتى من نهب الثروة عبر العسكر أو البيروقراطية أو الأنظمة التقليدية والنّفوذ المشيخي في بلدان المشرق العربي، وطبيعة علاقتها بالنّظام الاقتصادي الدولي، نقد هذا النّموذج الواقعي، نقد رأسماليتنا التي كان يسميها الدكتور محمود عبد الفضيل برأسمالية المحاسيب[٥]، ومعرفة حدودها، والفئات والطبقات المتضررة من هذا النظام الموجود -فلا يمكن الاكتفاء بمؤشرات الاقتصاد الكلي ونسب النمو التي لا تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية لعموم المواطنين ويكفي أن نرى أن الثورات العربية في بلداننا بدأت في تونس التي تربعت على رأس جدول البلدان الأكثر نموا في أفريقيا لأكثر من عقد وفي مصر التي كانت التقارير الدولية تقدمها كنمر على النيل تشبيها بالنمور الأسيوية-، وبالتالي تحديد الطبقات والفئات صاحبة المصلحة في تقويض هذا النظام الذي هو معادي لمصالحها وحياتها من ناحية، ومعرفة الإمكانيات الواقعية الموجودة في المجتمع، الموجودة في مستويات الثقافة

(٥) محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، دار العين للنشر، الطبعة الأولى (٢٠١٢).

والوعي والتنظّم، وتطويرها نحو آفاق تجاوز هذا النظام التي تجد الأغلبية الشعبية أنها داخله لا تستطيع أن تجد فرصة ولا إمكانية في العيش، ولا في تطوير ذاتها ولا في تحقيق وتحرير إبداعاتها وملكاتها الإنسانية من ناحية أخرى، وبالتالي في تصوري إن المسألة تبدأ من تحليل الواقع وفهمه ونقده.

ومحاولة افتراض نموذج سواء نموذج كان موجود في الماضي –أساسا تجربة الاتحاد السوفيتي وبقية البلدان التي سميت اشتراكية- أو حتى في الحالات القريبة والتي كانت تبدو مبشرة في بلدان أمريكا اللاتينية من البرازيل إلى فنزويلا نحن نرى اليوم حدودها ونرى انحطاطها وسقوطها، كما في تجربة سيريزا في اليونان والتي رغم كل الأطروحات النّظريّة لم تستطع أن تقاوم هيمنة الاتحاد الأوربي والرأسمالية والنظام الرأسمالي واضطرت في الأخير أن تستسلم، وطبعا كانت هناك إمكانيات أخرى وأفضل، إمكانية لنقل المشكلة إلى قلب الاتحاد الأوربي وربما حتى إعلان الإفلاس أو خيارات أخرى، لكن يبقى أن الأساس يتعلق بموازين القوى داخل هذه البلدان وداخل النظام العالمي بشكل عام.

المسألة الأخيرة التي أريد مناقشتها هي موضوع الصناعة، وأنّ البديل لا يمكن أن يتحقق بدون تحديث المجتمع والتي تستلزم توطين الصناعة وتعميمها، فكرة ما بعد الصناعة لمجتمعات ما قبلها- وطبعا أصبحت هناك قاعدة واسعة للصناعة في بلدان عربية كثيرة- هي فكرة تتجاوز الواقع فنحن في بلدان فيها زراعة متخلفة وصناعات هامشية و تحويلية، ففكرة الانتقال إلى مرحلة ما بعد الصناعة بالنسبة لنا هي مسألة تمرينات ذهنيّة وليس لها أساس، وغنيّ عن القول أنّه وبالنّظر لمعرفة طبيعة برجوازيتنا أنّ دور الدولة أساسي في تصنيع بلداننا ولا يمكن تجاوزه وبالتالي فأنه (دون أن يكون هناك أرادة على ان يكون المجتمع قادرا على أنتاج الصناعة التي تنتج الصناعة التي تنتج السلع، يكون هناك مشكلة حقيقية في أي بناء صناعي)[٦].

إذن نستطيع أن نرسم الخطوط العريضة للبديل الاقتصادي في تصوّري من خلال القول أنّه أوّلا بديل للرأسمالية وأنه بالتالي يحقق قلب المعادلة في مستويات الخيارات الاجتماعية والاقتصادية لمصلحة الغالبية الشعبية ومشاركتها في الإدارة الاقتصادية وتطوير أشكال الإدارة والمراقبة لمختلف مراحل الاقتصاد في الإنتاج والتوزيع.

كما أنّه يقتضي الخروج من حدودنا القطريّة التي تحول بين بلداننا وبين توفير شروط التنمية وشروط السّيادة وشروط الاستقلال وهذا يقتضي ولو مرحليا تأسيس أقطاب إقليمية على الأقل كالمغرب العربي-تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا-او بعض بلدان المشرق، دون أن يعني ذلك ضرورة إحراز مقدار

(٦) سلامة كيلة، الصناعة كأساس في الاقتصاد البديل، سلسلة الاقتصاد البديل، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ٢٠١٧م، ص ١٧.

أكبر من السيادة والاستقلال ضمن الدول الوطنية القائمة والقضاء على التبعية والارتهان للبلدان الرأسمالية المهيمنة وما يقتضيه ذلك من تطوير قطاع الدولة والقطاع العمومي وعدم الاعتماد على القطاع الخاص المرتبط هيكليا بالخارج.

وأنه يتضمّن بالتأكيد تجاوز الأنظمة الاستبدادية وتحقيق طابع أكثر جذرية من الديمقراطية وتطوير أشكال من الديمقراطية المباشرة التي تمكن عموم المواطنين في الانخراط في تسير الشؤن العامة والمساهمة المباشرة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية وإنشاء نظام يلبي الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأغلبية الشعبية ويؤمن الحاجات الأساسية لعموم المواطنين في الاقتصاد والصحة والثقافة والبيئة السليمة والصحية، وأحداث تنمية أساسها تلبية حاجات الناس لا معدلات الربح الخاص.

وأن يستطيع إنجاز مهام التحديث والعصرنة من خلال تعميم وتوطين التصنيع والصناعة والذي لا يمكن أن يحدث بدون دور رئيسي للدولة، ومن خلال الاستثمار في مؤسسات الثقافة والتعليم العموميين التي تعلي قيم العقلانية والعلمانية.

يبقى أنّ أزمة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية كانت في صلب العوامل إلى قادت إلى تفجّر الثورات العربية بداية من تونس مطلع العام ٢٠١١ مرورا بمصر وليبيا وسوريا واليمن، وأشكال الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب والجزائر والبحرين والعراق وحتى سلطنة عمان، وأنّ كل التجارب والمؤشرات تقود إلى حقيقة فشل الخيارات والسياسات النيوليبرالية والليبرالية في تحقيق أي تنمية حقيقية وشاملة ومستدامة وقادرة على تحديث المجتمع وتوفير فرص شغل لملايين العاطلين وتحسين ظروف عيش عشرات الملايين من المفقرين، وأنّ الاستمرار في نفس السياسات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية، بل وتطبيقها بطرق أشدّ تطرفا وتعسفا لن يقود سوى إلى مزيد تعميق شروط الانتفاضات الاجتماعية وتجذيرها.

ings, which provided the most flagrant proof of the failure if neoliberal policies. Those policies proved to have been hindering the achievement of real and sustainable development since they mainly catered to the needs of capitalist centers rather than improving the living conditions of the impoverished. It is also important to take into consideration that the continuation of these policies is bound to trigger more protests that are expected to be more intense.

capitalism and the hegemony of the European Union and had to surrender at the end. This is mainly because it operated within the existing balance of power and could not take the matter as far as declaring bankruptcy for example.

Industrialization is an important aspect of establishing an alternative economy, which cannot be achieved without modernizing society. Most Arab countries are still in the agricultural stage and existing industries are only marginal and plans for moving to the post-industrial era are only theoretical. The problem is that it is not possible to overlook the role of the state in industrialization and if the state does not have the will, it will be difficult to initiate such an effort.(٦)

Establishing an alternative economy requires going beyond national borders, which in many cases hinder the conditions of development. This necessitates forging regional alliance between, for example, countries of the Maghreb (Tunisia, Morocco, Algeria, Libya, and Mauritania) or between countries of the Levant. Such alliances, which can last for a specific interval, can temporarily compensate for lack of immediate action as far as resisting subordination and dissociating from global capitalism are concerned. An alternative economy is also not possible without resisting authoritarian regimes and promoting democracy so that people can take part in the decision-making process and make sure that the alternative can serve their economic, political, and social interests rather than those of the capitalist elites.

In addition, an alternative has to include industrialization in its comprehensive plan for modernizing society as well as to invest in educational institutions.

It is important to remember that social and economic policies adopted by the state played a major role in the eruption of the 2011 upris-

(6) Salameh Kaileh, "Industrializations as the Core of Alternative Economy [Arabic]." Arab Forum for Alternatives and Rosa Luxemburg Foundation, 2017: pp.17.

Socialism in this case is dealt with in a broader sense rather than as a political system implemented in particular parts of the world such as the Soviet Union, China, and the Eastern Bloc.

In order to dissociate the set of social and economic principles from the political system, political philosophers such as Antonio Negri and Michael Hardt replace "socialism" with the term "the common."

It is important to start with examining and critiquing local capitalism, a rentier system made up of mafia-like groups that accumulate wealth whether through military power, bureaucracy, tribalism, or authoritarian rule. These groups are closely connected to the global economic system. This type of arrangement is called "crony capitalism". [5] It is also important to study the segments of society that are victimized by crony capitalism. This cannot only be done through economic indicators and growth rates, which do not reflect the reality of the living conditions of the people. Such discrepancy was particularly demonstrated in the case of Tunisia in which Arab uprisings started, yet was the country with one of the highest growth rates in Africa for more than a decade. The same applies to Egypt, which was being compared to Asian Tigers. Therefore, it is important to identify the classes that are harmed by the capitalist system because the members of those classes are the ones who would want to bring down this system.

While emulating conventional socialist regimes such as the Soviet Union, China, and the Eastern Bloc might be discarded, some argue that more recent experiences are worth examining. This can be applied to Latin American countries such as Brazil and Venezuela and to Greece. However, looking at these examples show that they did not succeed in offering the required alternative. For example, despite the theories put forward by Syriza in Greece, it was still unable to counter the

(5) Mahmoud Abdel Fadil. Crony Capitalism: A Study in Social Economy [Arabic]. Dar Ain for Publishing, 1st edition, 2012.

the principle of Arab unity and nationalism. However, it is important to note that many of the issues raised by nationalist regimes as far as the link between development and independence were quite valid and that Arab nationalism remains a framework through which sovereignty can be achieved as long as it is implemented within a democratic system.

Arab revolutions were either followed by the rise to power of Islamic factions or the return in different form of pre-revolutionary authoritarian regimes. In both cases, there was a remarkable increase in the adoption of neo-liberal policies, which was mostly manifested in privatization, the devaluation of local currencies, and less public spending on social services such as education and healthcare. The situation was aggravated as international financial organizations imposed more conditions that led to giving precedence to local and foreign capital. Even though the 2008 financial crisis surpassed that of the 1970s, it did not lead to discarding the neoliberal system. In fact, the neoliberal system was not rendered as accountable for the 2008 crises as Keynesianism was in the 1970s. On the contrary, supporters of neoliberalism claimed that the crisis happened because neoliberal policies were not properly implemented and that a stricter implementation of such policies is the only way to avoid any future drawbacks.(4)

The alternative model:

Seeking an alternative model is looked upon by many as a utopian vision that cannot materialize on the ground. This is mainly because no comprehensive model is available to replace the capitalist system, which is seen as too dominant to be surpassed. Some also assume that looking for an alternative is necessarily equated with emulating a particular socialist regime, but this is not the case since an alternative is mainly about examining the failures and limitations of capitalism then looking for a system that subverts them.

(4) Ibid. p. 8.

local capitalist elites.

The issue of development and alternative economy is linked to sovereignty since it is not possible to achieve real development without eliminating subordination to more developed powers and establishing balanced economic relations. This necessitates severing ties with the neoliberal system that is founded on market economy and gives precedence to the private sector. Sustainable development also requires the existence of a real democracy and popular participation so that the goals of development plans prioritize the interests of the people.(3)

The experience of the People's Democratic Republic of Yemen is quite telling in many ways. It was a country of three million in which large swathes were almost uninhabited, located in the Arabian Peninsula at the borders of one of the most conservative regimes. Despite its integration into the socialist camp on both the political and military levels and despite promises of independent development, the country remained impoverished and neither industrialization nor economic progress materialized. This is mainly because all plans for development were designed within already established limits and without taking into consideration international balances of powers and the historical and political contexts that played a major role in determining the success or failure of this experience.

The evaluation of state socialism in different Arab countries such as Yemen, Algeria, Egypt, Syria, and Iraq is generally not positive and the same applies to state capitalism inspired by the Soviet Union and the Eastern Bloc. Nationalist post-independence regimes in the Arab region were doomed to failure as they gradually lost touch with the modernization project they promised and turned into tribal and clan-based systems that are not different from the ones they were resisting. Eventually, those regimes undermined

(3) Gilbert Achcar. "Sovereignty and Development [Arabic]." Arab Forum for Alternatives and Rosa Luxemburg Foundation, 2017: pp.11-13.

Republic of Yemen [2]. The latter was a socialist regime presided over by a Marxist party that became part of the Eastern Bloc and nationalized all sectors including small stores and fishermen's boats. In addition to the one recognized party, there were local popular councils and popular militias in addition to the state army. Despite how promising such experiences were, they were doomed with failure for a number of reasons, on top of which was their inability to evaluate the international situation and to estimate how possible it is to break away from dominant powers.

In Tunisia and other Arab countries, there is an assumption that replacing the current political class is alone capable of effecting the required change. However, this is not realistic in the light of the subordination of Arab countries to external powers that go beyond the ruling classes in addition to the traditional capitalist division of the world into center and peripheries and how the center is constantly persistent in undermining any development attempts in the peripheries. That is why it is impossible to seek an alternative without dissociating the center from the peripheries and breaking this arrangement that made Arab countries, maybe with the relative exception of Egypt, lacking in the main conditions required for development and independence.

This lack of independence makes Arab countries incapable of making their own political and economic decisions. This is especially the case with the restrictions imposed by international financial institutions such as the World Bank and the International Monetary Fund and which mainly serve the interests of capitalist centers and consolidate an economic and structural subordination that is supported by

(2) Few studies tackled the experience of the People's Democratic Republic of Yemen, the most prominent of which were Ali al-Sarraf's South Yemen: Political Life from Colonization to Union (1992) and Ahmed Attia al-Masry's The Red Star above Yemen: The Revolutionary Experience in the Democratic Republic of Yemen (1986), both in Arabic.

capitalism adopted in the Soviet Union, China, and Eastern Bloc countries. However, this is not the case today since the alternative is not a model that is currently being applied on the ground.

Going back to Arab revolutions, many of which failed and were challenged with counter-revolutionary waves, it is noticeable that there is a link between current discussions about alternative economy and earlier talk about revolutionary organization where both were characterized by a naïve form of optimism. During the revolutions, there was an assumption that popular protests alone are capable of effecting a real change. The absence of a leadership in the Arab revolutions was thought to have been compensated by the organization of protestors in public spaces like the squares in which the rallies took place. The same applies to alternative economy as several experiences of social and economic resistance are seen as a way towards challenging the current system. These include the Association for the Protection of the Djemna Oases in Tunisia, self-administration of several factories in Egypt. Revolutionaries were not capable of protecting the revolutions from their enemies or of resisting counter-revolutionary attempts nor was it possible to prevent the rise to power of reactionary Islamic factions or the return in different form of pre-revolutionary authoritarian regimes. This proves that over-optimism without proper planning is never sufficient to guarantee the success and sustainability of a particular alternative. This applied to Arab revolutions and will apply to alternative economy.

There had been several attempts at establishing an alternative economy on state level, which was demonstrated in socialist experiences in a number of Arab countries such as Nasser's Egypt, the Baath Party in Syria and Iraq, the National Liberation Front in Algeria, and the People's Democratic

Economic policies played a major role in the revolutions staged in 2011 in Tunisia, Egypt, Yemen, Libya, and Syria as well as protests that took place in other countries in the region such as Bahrain and Morocco. However, Arab revolutions are still mainly attributed to the authoritarian nature of ruling regimes. With the collapse of socialism in the Eastern Bloc, chances at finding an alternative to the capitalist system dwindled. Even the 2008 financial crisis did not lead to serious attempts at replacing the economic system that triggered this crisis and most of those attempts were associated with partial changes from within the system even as several major capitalist countries were forced to adopt policies that contradicted their neoliberal principles. Neoliberal policies were also adopted in the Arab region where the official discourse constantly marketed an alternative as nonexistent even after these policies were dealt a fatal blow following the 2011 uprisings.(1)

Economic conditions in Arab countries got worse after the revolutions even in Tunisia, which is seen as the only success model in the region. True, Tunisia was saved from the destruction that befell many countries such as Syria, Libya, and Yemen and unlike Egypt, in which a more authoritarian regime came to power, managed to embark on a number of political reforms that opened the door for democracy and pluralism, yet most economic indicators have become worse, unemployment rates are growing, and living conditions deteriorated. That is why political changes without parallel social and economic reforms have proven not to be enough.

Thirty or forty years ago, talk about alternative economy would have mostly been associated with socialism or state

(1) Wael Gamal. "The Foundations of an Alternative Economy [Arabic]." Arab Forum for Alternatives and Rosa Luxemburg Foundation- North Africa Office: Rawafed for Publication and Distribution: p. 3.

«Alternative Economy Series»

The problematics of alternative economy in the Arab region

Maan Dammag

About the Writer: Lecturer, Department of Philosophy, Sana'a University, Secretary of the Student Socialist Sector of the Yemeni Socialist Party between 1994 and 1997.

This publication is an outcome of a seminar, non-periodical and sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany". The content of this publication is the sole responsibility of the author and does not necessarily reflect a position of AFA or RLS.

Publishers:
Arab Forum for Alternatives and
Rosa Luxemburg Foundation

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

Main Researcher of the project:
Mohamed El Agati
Translation:
Sonia Farid
Project Coordinator:
Shimaa ElSharkawy

To follow the papers of this series and other materials on Social justice, you can subscribe to the website:
«Social Justice Portal»
www.socialjusticeportal.org

Registration No.: 5451/ 2018

The problematics of alternative economy in the Arab region

Maan Dammag

Alternative Economy Series

The problematics of alternative economy in the Arab region

Maan Dammag

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـمال إفريقيا
North Africa Office